

الرد على شبهات واعتراضات المستشرقين على حجية السنة

(دراسة تحليلية وصفية على الأحاديث الواردة في كتابة الحديث)

بقلم: مصباح الدين

Abstract: Different interpretation of prophetic narrative on the prohibition and allowance of *hadith* writing had brought about negative perception of Orientalist that led to a conclusion to refuse using *hadith* as *hujjah*. Ignaz Goldziher, Hungarian Jewish, thought that most *hadith* could not be warranted, its originality (or counterfeit), therefore, they could not be information sources of the early history of Islam. According to him, *hadith* is more meant as a reflection of many currents interaction and conflict, and latter tendency in mature period, rather than a historical document of the early development of Islam. It means, to him, *hadith* is a product of Islamic community that lived several centuries after the prophet Mohammed, not originally from him. This opinion had been opposed by a number of Islamic experts, like Syaikh Musthafa as-Siba'i, and Abd al-Ghani Abd al-Khaliq.

Abstract: Interpretasi yang berbeda terhadap riwayat-riwayat tentang larangan dan pembolehkan 'penulisan' Hadits-hadits Nabi telah memunculkan persepsi negative dari golongan orientalis, sehingga berakibat pada kesimpulan untuk mementahkan keabsyahan penggunaan Hadists Nabi sebagai *hujjah*. Ignaz Goldziher, orientalis yang beragama Yahudi kelahiran Hungaria, berpendapat bahwa dari sekian banyak hadits yang ada, sebagian besarnya tidak dapat dijamin keasliannya alias palsu, dan karena itu, tidak dapat dijadikan sumber informasi mengenai sejarah awal Islam. Menurut Goldziher, Hadits lebih merupakan refleksi interaksi dan konflik pelbagai aliran dan kecenderungan yang muncul kemudian di kalangan masyarakat Muslim pada periode kematangannya, ketimbang sebagai dokumen sejarah awal perkembangan Islam, Ini berarti, menurut dia, Hadits adalah produk masyarakat Islam beberapa abad setelah Nabi Muhammad SAW wafat, bukan berasal dan tidak asli dari beliau. Pendapat ini telah disanggah oleh sejumlah ilmuwan seperti Syaikh Musthafa as-Siba'i, dan 'Abd al-Ghani 'Abd al-Kaliq.

التفسيرات المختلفة عن النهي والإباحة في كتابة الحديث دفعت على رأى خطأ من المستشرقين الذين يرفضون حجية السنة. قال (Ignaz Goldziher) المستشرق الهنغارى : إجناتس جولدتسيهر أن كثيرا من الأحاديث لا اصل لها اي الموضوعه. وذهب إجناس الى عدم استخدام الحديث مصدرا للمعلومات عن التاريخ الاسلامى المبكر. وليس الحديث الا هوظاهرة للتفاعل والصراع بين المذاهب الفكرية والدينية فى الاسلام والاتجاهات التي ظهرت فى العصرالتدوين ، وليس

الحديث معلومات وثيقة للتاريخ الاسلام المبكر. وهذا يعني أنه هو منتج المجتمع الإسلامي بعد وفاة النبي ص.م. ببضعة قرون. وبقول الأخرانه لا يأتي من النبي. وقد رفض هذا الرأي بعض العلماء منهم الشيخ مصطفى السباعي وعبد الغنى عبد الخالق

Kata kunci: Hadits, Orientalist, accusation

المقدمة

لقد تعارضت السنة في القديم لهجمات واعتراضات بعض المسلمين الخارجين على سنن الحق لشبهات طارئة لم تجد في نفوس أتباعها ما يدفعها، كما تعارضت في العصر الحاضر لهجمات بعض المستشرقين المتعصبين من دعاة الإستعمار، إبتغاء الفتنة و ابتغاء هدم الركن من أركان التشريع الإسلامي. كما أن ما يتعلق بجمع الأحاديث وكتابتها وتدوينها لم تسلم من تلك الهجمات والإعتراضات. ونعتقد أن كل ما فعله المستشرقون هذه عموما لا لأجل الحصول على الحقيقة بل يريدون أن ييوزوا أفكار وإيمان أجيال المسلمين. حتى نرى في زماننا الآن كثير من المسلمين الذين يتفقون ويتبعون أفكار المستشرقين ثم بعد ذلك يهاجمون الإسلام وهو دينهم بأهوائهم وأذهانهم القصيرة. ومن أهم هؤلاء الطاعين في السنة المستشرقان اليهوديان: إجناتس جولدتسيهر وجوزيف شاخت. ويتناول هذا البحث نقد آراء هذين المستشرقين والرد عليهما فيما يتعلق بنقل السنة النبوية الشريفة.

تعرض الحديث النبوي الشريف لحملة طعونات وتشكيكات من المستشرقين. وتختلف وجهة نظرهم عن نظرة المسلمين للحديث. فالمستشرقون يرون أن معظم الأحاديث المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم هي في الحقيقة ليست أقوالا له، ولكن بعض تلك الأحاديث

تنقل لنا أفكاره وتقريراته. وتعتمد حجج المستشرقين ونتائجهم حول نظرهم إلى الحديث النبوي الشريف على النتائج التي وضعها المستشرق إجناتس جولدتسيهر (١٨٥٠ - ١٩٢١) في كتابه: دراسات محمدية، *Muhammedanisch Studien* عام ١٨٨٩. وكل من أتى بعد جولدتسيهر اعتمد على آرائه التي ذكرها في هذا الكتاب. ويرى جولدتسيهر: «إنه من الصعوبة بمكان أن ننخل أو نميز وبثقة من كمية الحديث الكبيرة الواسعة، قسما صحيحا يمكننا نسبته إلى النبي أو إلى أصحابه». (Fazlurrahman, 1966: 44). وتوصل جولدتسيهر إلى النتيجة التالية: "إن الحديث النبوي وجد نتيجة للتطور الديني والتاريخي والاجتماعي الإسلامي خلال القرنين الأولين للهجرة. (Goldziher, 1971:19)

وقد لخص جوزيف شاخنت رأي جولدتسيهر بقوله: « إن الأحاديث المنسوبة للنبي وأصحابه التي يدعى بأنها ترجع إلى عصر النبي وأصحابه في الحقيقة لا تحتوي على معلومات موثوق بها (صحيحة) عن تلك الفترة الإسلامية الأولى، بيد أن تلك الأحاديث تعكس لنا الآراء التي كانت خلال القرنين الأولين من الهجرة والنصف الأول من القرن الثالث الهجري ». ولكن جولدتسيهر قدم لنا وجهة نظر أخرى في مقالته: *Vorlesungen Uber den Islam* عام ١٩١٠م، وقد أعطانا البروفسور ج. روبسون ملخصا لها حيث يقول: «لا ينكر جولدتسيهر بالكلية وجود أحاديث صحيحة ترجع إلى القرن الأول بل حتى إلى فم النبي نفسه». (J.Robson, tt: 95)

ويُعد هذا الرأي من جولدتسيهر تراجعا عما ذكره سابقا في كتابه: (دراسات

محمدية) حيث شكك هناك في أي حديث صحيح، ولكنه هنا قبل بعض الأحاديث الصحيحة. ولهذا السبب يمكن للمرء أن يتساءل: لماذا غير جولدتسيهر موقفه من الحديث؟، فهل وجد أدلة جديدة تؤكد له صحة بعض الأحاديث؟ وإذا كان الحال كذلك فما تلك الأدلة؟ ولماذا لم يعد بقية الأحاديث صحيحة كتلك التي عدّها صحيحة؟. كل هذه الأسئلة تبرز بسبب تغييره لموقفه، ونجد من الصعوبة أن نجد أجوبة عن كل هذه الأسئلة.

آراء المستغربين من المسلمين المعاصرين الذين يؤيدون وجهة نظر المستشرقين

انتقد بعض المستغربين من المسلمين المعاصرين ما ذهب إليه المحدثون في طريقة معرفة صحة الحديث. ويقول هؤلاء المستغربون إن صحة أي حديث يجب أن تبنى أولاً على صحة متنه وليس على صحة إسناده (مكي الشامي، ١٩٩٩: ١٠٣-١٠٥)، وإن السؤال الذي يجب أن يطرح على كل حديث هو: هل يمكن للرسول صلى الله عليه وسلم أن يقول مثل هذا الكلام أو لا؟. والسبب في طرح هذا السؤال دائماً هو زعمهم بأنه يوجد في كتب الحديث المعتمدة كالكتب الستة بعض الأحاديث المخالفة للعقل والعلم، ويستحيل أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد قالها. وآراء هؤلاء المستغربين ليست جديدة، بل هي تكرر لما قاله المستشرقون بل لما قالته بعض الفرق الإسلامية أيام الإمام الشافعي، بل وقبله. (ابن قتيبة، ١٩٧٢: ٤٢، ٣٢٦). ويعد محمد عبده (١٨٤٠ - ١٩٠٥ م) أول عالم مسلم معاصر توجه بنقده لبعض الأحاديث المقبولة والصحيحة عند العلماء المسلمين. (15-

18:1969, Juynboll)، وتابع محمد عبده تلامذته الذين وسعوا أفكاره وفصلوها، ويمكن

تلخيص آرائهم كما يلي:

١- زعمهم أن الحديث النبوي كتب في وقت متأخر أي خلال النصف الأول من القرن

الثاني الهجري. ولذلك فلا يمكننا الاعتماد على صحة الحديث لوجود احتمالات

وقوع الخطأ من الرواة ومن مدوني الحديث.

٢- لقد وضعت أحاديث كثيرة واختلطت بالأحاديث الصحيحة مما يجعل عملية

الفصل بينها صعبة جدا.

٣- لقد روى الصحابة والتابعون معاني الأحاديث وليس الأحاديث بعينها، ولهذا لم

يحتج النحاة بالأحاديث المروية في النحو. والاختلاف في الروايات بين رواة

الحديث دليل على أنهم كانوا ينقلون المعنى. (أبو رية، ١٩٨٤: ١٥٠-١٥٢)

٤- لا يمكننا الاعتماد على علم الجرح والتعديل لأنه علم متناقض، إذ يقدم علماء

هذا العلم معلومات متناقضة عن الرواة. (أبو رية، ١٩٨٤: ١٥٠-١٥٢)

٥- بما أن معظم الأحاديث النبوية رويت عن طريق الآحاد فإن احتمال وقوع الخطأ

منهم كبير، إذ إنهم بشر. وتنطبق هذه القاعدة أيضا على الأحاديث الآحاد المروية

في كل من صحيح البخاري ومسلم. والفقهاء والمحدثون لديهم الحرية في اختيار

الأحاديث التي يرونها مناسبة لمذاهبهم.

تعريف الجمع والكتابة والتدوين والتصنيف والعلاقة بينهم

١. الكتابة: قال في اللسان: " كتب الشيء كتباً، وكتاباً، وكتابةً، وكتبه خطه"، فكتابة

الشيء خطه. (ابن منظور، د.ت: ٦٩٨)

٢. التدوين: من اصل دَوَّنَ يدوِّنُ تدويناً، قال في اللسان: " و الديوان مجتمع الصحف،

لأن الياء في ديوان غير لازمة وإنما هو فعَّال من دَوَّنَ" (ابن منظور، د.ت: ١٦٤).

وقال في تاج العروس: " قد دونه تدويناً جمعه عليه فالتدوين هو جمع الصحف

المشتتة في ديوان ليحفظها". (محمد مرتضى الزبيدي، د.ت: ٢٠٤)

٣. الجمع: من أصل جمع يجمع جمعاً، قال في تاج العروس: "الجمْعُ كالمَنْعِ : تَأْلِيفُ

الْمُتَفَرِّقِ . وَفِي الْمُفْرَدَاتِ لِلرَّاعِبِ - وَتَبَعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَصَائِرِ - : الْجَمْعُ : ضَمُّ الشَّيْءِ

بتقريب بعضه من بعض. يقال: جمعته فاجتمع" (محمد مرتضى الزبيدي، د.ت:

٢٢٦)، قال في اللسان: "الجمع جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً وجمعه و أجمعه

فاجتمع، والمجموع الذي جُمع من ههنا وههنا وإن لم يجعل كالشيء الواحد". (ابن

منظور، د.ت: ٥٣)

٤. التصنيف: قال في اللسان: "تمييز الأشياء بعضها من بعض، صنف الشيء ميز

بعضه من بعض. وتصنيف الشيء جعله أصنافاً. وعليه فالتصنيف تمييز الجزئيات،

كأن يميز المصنف الصواب من الخطأ، أو الأهم من المهم". (ابن منظور، د.ت:

ومن هذه التعريفات السابقة يتضح لنا أن الكتابة غير التدوين، فالكتابة مطلق خط الشيء دون مراعات لجمع الصحف المكتوبة في إطار يجمعها، أما التدوين فمرحلة التالية للكتابة ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها، فلذلك أن ما فهمه المعاصرون من أن التدوين هو الكتابة، فهو خطأ منشأه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين. (عبد المهدي عبد القادر، د.ت: ٩٧)

وعلى ذلك فقول الأئمة إن السنة دوّنت في نهاية القرن الأول لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد أنها كانت مكتوبة لكنها لم تصل لدرجة التدوين وهو جمع الصحف في دفتر (عماد السيد الشريبي، ٢٠٠٢: ٣٥١). فالجمع إذا في إطار مرحلة التدوين.

أما التصنيف فهو أدق من التدوين، فهو ترتيب ما دوّن في فصول محدودة، وأبواب مميزة (محمد إمتياز، ١٩٩٠، ٢٨٣). فيجب على من يجد نفسه المقدرة على التصنيف في الحديث أن يقوم بالتصنيف وذلك لجمع المتفرقة، و توضيح المشكل، وترتيب غير المرتب، وفهرسة غير المفهرس مما يسهل على طلبة الحديث والإستفادة منه بأيسر طريق وأقرب وقت وغير ذلك من لوازم التصنيف. هذا وقد صنف العلماء الحديث على أشكال متنوعة، فمن أشهر أنواع التصنيف في الحديث هي الجوامع، والمسانيد، والسنن، والمعاجم، والعلل، والأجزاء، والأطراف، والمستدركات، و المستخرجات. (محمود الطيحيان، ٢٠٠٠: ١٦٨)

وبالتالى فالمقولة "أول من دون العلم ابن شهاب الزهري" تم ترجمتها خطأ بمعنى: أول

من كتب العلم (الحديث) كان ابن شهاب الزهري، وانطلاقاً من هذا التفسير الخاطيء

انبثقت نظرية أن كتابة الحديث بدأت متأخرة للغاية حتى عصر الزهري في نهاية القرن الأول،

أو بداية القرن الثاني الهجرى. ولهذا فالمقولة السابقة يجب تفسيرها على أساس أن أول من

دون أو صنف المجموعات المكتوبة من الأحاديث كان ابن شهاب الزهري. (السيد محمد

نوح، د.ت: ١٠٨)

نشأة تدوين الحديث مع ذكر الروايات الدالة على نهي كتابته ثم إذنه

ونظراً لما رأينا من المكانة السامية للسنة، والأهمية البالغة لها في الدين، فقد حظيت

بعناية الصحابة رضوان الله عليهم واهتمامهم البالغ بها بعد اهتمامهم بالقرآن الكريم، فتلقوها

وحفظوها ووعوها وعملوا بها، وحرصوا عليها حرصهم على القرآن، غير أنهم لم يدونوها كما

دونوا القرآن. وقد استمروا على ذلك طيلة حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يكتبوها

إمتثالاً لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة غير القرآن، وذلك خشية إختلاطه به

والتباسه فيه، ما عدا من أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم ما أرادوا كتابته منها. (حارث

سليمان الضارى، ٢٠٠٠: ٨)

و أما بعض الروايات الدالة على نهي كتابة الحديث منها:

١. حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمححه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (أخرجه مسلم بشرح النووى كتاب الزهد والرفائق باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم ٣٥٦/٩ رقم ٣٠٠٤)، وفي رواية عنه قال: "استأذنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتابة فلم يأذن لنا. (أخرجه الترمذى كتاب العلم باب ما جاء في كراهية كتابة العلم ٣٧/٥ رقم ٢٦٦٥. قال أبو عيسى: وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضاً عن زيد بن أسلم وأخرجه الدارمى في سننه باب من لم ير كتابة الحديث ١٣١/١ رقم ٤٥١)

٢. حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال: كنا قعوداً نكتب ما نستمع من النبي صلى الله عليه وسلم، فخرج علينا فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع. فقال: اكتبوا كتاب الله امحضوا كتاب الله، أكتب غير كتاب الله، امحضوا كتاب الله أو خلصوه، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد، ثم احرقناه بالنار. قلنا: أى رسول الله أنتحدث عنك؟ قال: نعم. تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب على متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار قال فقلنا: يارسول الله أنتحدث عن بنى إسرائيل؟ قال: نعم تحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، فإنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه. (أخرجه أحمد في المسند ١٢/٣-١٣، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٤، وفيه عبد الرحمن بن أسلم، متفق على ضعفه)

٣. ذهب عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى النهي عن كتابة الحديث النبوى: عن عروة بن الزبير: أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطلق عمر يستخير الله عز وجل فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: "إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فآكبتوا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً." (أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٦٤، والخطيب في تقييد العلم ص ٤٩)

٤. عن أبي سعيد الخدرى: "إستأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن يأذن لى أن أكتب الحديث فلم يأذن لى". (أخرجه الترمذى فى السنن كتاب العلم باب ما جاء فى كراهية كتابة العلم ٥/٣٨، والدارمى فى السنن باب من لم ير كتابة الحديث ١/١١٩)

أما بعض الروايات الدالة على إذن كتابة الحديث فيما يلى:

١. عن عبد الله بن عمرو قال: "كنت أكتب كل شيء أسمعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم فى الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأوماً بأصبعه إلى فيه فقال: "أكتب، فو الذى نفسى بيده ما يخرج منه إلا الحق". (أخرجه أبو داوود فى السنن كتاب العلم باب فى كتابة العلم ٢/٢٨٦، والدارمى فى السنن المقدمة باب من رخص فى كتابة العلم ١/١٢٥، وأحمد فى المسند

١٦٢/٢، ١٩٢، والحاكم في المستدرک ١٠٥/١ وقال: هذا حديث حسن صحيح الاسناد
اصل في نسخ الحديث -يعنى الكتابة- عن رسول الله وأقره الذهبي، والخطيب في تقييده
العلم ص ٨٠، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٨٥/١، والقاضى عياض في الإلماع ص
١٤٦ من طريق أبى دادد وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦)

٢. عن أبى هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً من بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه،
فأخبر بذلك النبى صلى الله عليه وسلم فركب راحلته فخطب فقال: "إن الله حبس عن مكة
القتل أو الفيل -شك أبو عبد الله- وسلط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين
ألا وانها لم تحل لأحد قبلى ولم تحل لأحد بعدى، ألا وانها حلت لى ساعة من نهار، ألا وانها
ساعتى هذه، حرام، لا يختلى شوكتها ولا يعضد شجرها ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد فمن
قتل فهو بخير النظرين إما أن يعقل وإما ان يقاد أهل القتل. فجاء رجل من أهل اليمن
فقال: اكتب لى يا رسول الله فقال: "اكتبوا لأبى شاه". (أخرجه البخارى فى الصحيح كتاب
العلم باب كتابة العلم ٣٨/١، كتاب اللقطة باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ١٦٤/٣،
كتاب الديات باب من قتل قتيلاً فهو بخير النظرين ٦/٩، ومسلم فى الصحيح كتاب الحج
باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ١٨٨/٢، وأبو داود فى السنن كتاب المناسك
تحريم حرم مكة ٤٦٥/١، كتاب الديات باب ولى العمدة يرضى بالدية ٤٨٠/٢، والترمذى
فى السنن كتاب العلم باب ما جاء فى الرخصة ٣٩/٥، وقال هذا حديث حسن صحيح،

والدارمي في السنن كتاب البيع باب في النهي عن لقطه الحج ٢/٢٦٥، وأحمد في المسند
(٢٣٨/٣)

فمنع الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة من الكتابة عنه لم يكن منعاً
لغيره، ولم يكن لتحريم الكتابة، وإنما كان صيانة للقرآن من أن يلتبس بغيره في أذهانهم، ولهذا
كان النهي خاصاً بأناس دون أناس. (يحيى إسماعيل، ١٩٩٢ : ٣٩)، وقد اختلف العلماء
في التوفيق بين احاديث النهي عن الكتابة والإذن بها. فالأكثر على أن النهي منسوخ
بالإذن، ومن قائل بأن النهي خاص بمن لا يؤمن عليه الغلط والخلط بين القرآن والسنة، أما
الإذن فهو خاص بمن أمن عليه ذلك. (مصطفى السباعي، ١٩٩٨ : ٧٨)

واعتقد الباحث انه لم يكن هناك تعارض حقيقي بين أحاديث الدالة على النهي
والدالة على الإذن، إذا فهمنا النهي على أنه نهى عن التدوين بشكل رسمي كتدوين القرآن،
و أذن ذلك لأسباب وظروف خاصة. وهكذا لم يكن هناك تدوين السنة قام به الصحابة
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعناه الحقيقي. ولم يكن مدوناً في عهد عمر بن
الخطاب، لأن التدوين منهي عنه، بل لعله أساسية هي: إبعاد الأمة الإسلامية عن الخطأ
الآثيم الذي ارتكبه اهل الكتاب من قبل بتبديل كتاب الله التوراة، و الإنجيل بوصايا الرسول
جعلوها هي الكتب المنزلة. كذلك حفاظاً على كتاب الله عز وجلّ والتمكّن له أولاً في قلوب
المؤمنين كما مرّ في وصيته لقريظة بن كعب رضى الله عنه هو متجه الى الكوفة. (عماد

السيد الشربيني، ٢٠٠٢ : ٣٥٥)

موقف عمر بن عبد العزيز و الزهري و ابن حزم في تدوين الحديث

وقد استمر اعتماد المسلمين في نقل الأحاديث على الحفظ والرواية إلى عهد كبار التابعين، الذين ساروا على ما سار عليه الصحابة من عدم تدوينها والإكتفاء بحفظها وروايتها شفاهاً. وبعد ذلك العهد كان الإسلام قد إزداد انتشاراً، و دخل فيه الكثير ممن لا يجيدون اللغة العربية، وتفرق رواة السنة وحفاظها في البلاد المفتوحة، وأسرع الموت إلى كثير منهم، مع وجود بعض الفتن، وظهور الوضع، وشيوع الإبتداء، وكلال الأفهام، فأصبحت الحاجة ماسة لجمعها وتدوينها تدويناً عاماً شاملاً، حفظها من الضياع، ويصونها من العبث و التزيُّد والإختلاق.

وكان ممن أدركوا تلك الحاجة هو عمر بن عبد العزيز، الذي ولى الخلافة سنة ٩٩ للهجرة و توفي سنة ١٠١ للهجرة. (حارث سليمان الضاري، ٢٠٠٠ : ٩)، وكان معروفاً بغيرته على الإسلام وتعاليمه وحرص الشديد على رعاية كتاب الله تعالى. إذ أرسل إلى أبي بكر بن محمد بن حزم عامله وقاضيه على المدينة وأمره وطلب منه أن يكتب له السنة ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية المتوفى سنة ٩٨ للهجرة والقاسم بن محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ١٠٦ للهجرة. (مصطفى السباعي، ١٩٩٨ : ١٢٣)

مما جاء في كتابه قوله: ((انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث رسول الله صلى الله

عليه وسلم، ولتفشو العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون
سراً)). (أخرجه البخارى فى كتاب العلم باب ما يقبض العلم ١/١٩٤)، وفى رواية: ((
انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبوه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب اهله
)). (أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة باب من رخص فى كتابة العلم ١/١٠٤ رقم ٤٨٨)

ولم يكن هذ العمل الجليل يختص بابن حزم، بل أرسل إلى ولاية الأمصار كلها وكبار
علماءها يطلب منهم مثل هذا، فقد أخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان أن عمر بن عبد العزيز
كتب إلى أهل الآفاق: ((انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه)). وبذلك نفذ عمر رغبة
جدّه عمر بن الخطّاب التى جاشت فى نفسه مدّة ثم عدل عنها خوفاً من أن تلتبس بالقرآن
أو يصرف الناس إليها. والذى يظهر أن ابا بكر بن حزم كتب لعمر شيئاً من السنة فقد أنفذ
إليه ما عند عمر والقاسم، ولكنه لم يدوّن كل ما فى المدينة من سنة وأثر. (مصطفى

السباعى، ١٩٩٨: ١٢٣)

وكان من بين من كتب إليهم عمر بن عبد العزيز الإمام محمد بن مسلم ابن شهاب
الزهرى (هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن
الحارث بن زهرة القرشى الزهرى، ولد سنة ٥١ للهجرة على الأرجح. كان أبوه مسلم بن
عبيد الله ممن اشترك مع عبد الله بن الزبير فى حروبه ضد الأمويين، ولما توفى أبوه ترك الزهرى
شاباً حدثاً لا مال له ولا متاع، فنشأ يتيماً فقيراً لا مربى له يعنى بشأنه غير أخ أكبر منه لم
يرو التاريخ عنه شيئاً يذكر) المتوفى سنة ١٢٤ للهجرة، الذى كان موضع ثقة عمر بن عبد

العزیز ومحل تقدیر، لما كان بينهما من علائق المودة والزمالة العلمية، فقام ابن شهاب من فوره بما كلف به وجمع السنن في دفاتر، وبعث بها إلى عمر بن عبد العزيز، ووزعها عمر بدوره إلى الأمصار الإسلامية. وكان ابن شهاب فيما يظهر أول من أرسل ما جمعه من السنة إلى عمر بن عبد العزيز، لذلك اعتبر أول من دون السنة بأمر عمر بن عبد العزيز. (حارث سليمان

الضاري، ٢٠٠٠ : ٩)

ثم شاع تدوين السنة النبوية في الجيل الذي يلي جيل الزهري. وكان أول من جمعه بمكة ابن جريج، وابن إسحاق، وبالمدينة سعيد بن أبي عروبة، والربيع بن صبيح، والإمام مالك، وبالبصرة حماد بن سلمة، وبالكوفة سفيان الثوري، وبالشام أبو عمرو الأوزعي، وبواسط هشيم، وبخرسان عبد الله بن المبارك، وباليمن معمر (١٤٥ هـ)، وبالري جرير بن عبد الحميد، وكذلك فعل سفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وشعبة بن الحجاج. وكان صنيعهم في التدوين أن يجمعوا حديث رسول الله مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد. (مصطفى السباعي، ١٩٩٨ : ١٢٤)

شبهات واعتراضات المستشرقين على تدوين الحديث وموقف العلماء فيه

أن من هذه الشبهات كان المستشرقون زعموا وذوولهم من أعداء السنة، أن السنة لو كانت حجة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابتها، ولعمل الصحابة والتابعون رضوان

الله عليهم أجمعين من بعده على جمعها وتدوينها، حتى يحصل القطع بثبوتها بكتابتها كما هو الشأن في القرآن الكريم، و لكنّ الثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كتابتها، وأمر بمحو ما كانت منها، وكذلك فعل الصحابة والتابعون، ولم يقتصر الأمر منهم على ذلك، بل امتنع بعضهم عن التحديث، أو قتل منه، ونهى الآخرون عن الإكثار منه. (عماد السيد الشرييني، ٢٠٠٢: ٢٦٦)

وزعم المستشرقون في مقدمهم ((جولدتسيهر)) ذهب إلى أن الأحاديث الواردة في النهى عن كتابة السنة، والأحاديث الأخرى التي تحث على كتابتها، ما هي إلا أثر من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأي في جانب آخر، إلى وضع الأقوال المؤيدة لنزعتهم المتناقضتين. فأهل الحديث يذهبون إلى كتابة السنة، لتكون دليلاً على صحتها والاحتجاج بها. وهم يذهبون كذلك بعدم صحة النهى عن كتابة الحديث في أول الأمر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، بناءً على رأيهم بأن السنة النبوية وضعت على النبي صلى الله عليه وسلم ونسبت إليه، وهي إلا نتيجة للتطور الديني، والسياسي، والاجتماعي للمسلمين. (عماد السيد الشرييني، ٢٠٠٢: ٢٦٧)

وفي هذا يقول الدكتور يوسف العش رداً على جولدتسيهر: ((إنه لم يصب حين قال: إن من إدعى عدم جواز الكتابة هم من أهل الرأي، وأن مخالفهم هم من أهل الحديث، فالخلاف لم يكن بين هاتين الفئتين، لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كعيسى بن يونس (١٨٧ هـ)، وحماد بن يزيد (١٧٩ هـ)، وعبد الله بن إدريس، وسفيان

الثورى، وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة، والليث بن سعد، وزائدة بن قدامة، ويحيى بن
اليمان (١٨٩ هـ) وغيرهم. ومن المحدثين من كره الكتابة كابن عليه (٢٠٠ هـ)، وهشيم بن
بشير، وعاصم بن ضمرة (١٧٤ هـ)، وغيرهم، ومنهم من أجازها كبقية الكلاعى، وعكرمة
بن عمار (١٥٩ هـ)، ومالك بن أنس وغيرهم. (يوسف العشى، د.ت: ٢٢، ٢١)

والجواب عن زعمهم بأن النهى عن كتابة السنة يدل على عدم حجيتها، يقول
الدكتور عبد الغنى عبد الخالق -رحمه الله- : ((وكيف يكون نهي صلى الله عليه وسلم دليلاً
على عدم الحجية والنبي صلى الله عليه وسلم عقب هذا لنهى مباشرة عندما أمر الصحابة
بالتحديث عنه، وفي الوقت نفسه يتوعد من يكذب عليه متعمداً أشد الوعيد، كما في
حديث أبى سعيد الخدرى الذى رواه مسلم)) .

ويقول صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع: "ألا ليلغ الشاهد الغائب، فلعل بعض
من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه" (أخرجه البخارى بشرح فتح البارى فى
كتاب التوحيد باب قال الله تعالى: ((وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)) ٤٣٣/١٣ رقم
٧٤٤٧، ومسلم بشرح النووى كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض ١٨٢/٦
رقم ١٦٧٩ واللفظ له من حديث أبى بكر رضى الله عنه)، ويقول أيضاً: "نضر الله امرءاً
سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل
فقه ليس بفقيه". (أخرجه أبو داود فى سننه كتاب العلم، باب فضل نشر العلم ٣٢٢/٣ رقم
٣٦٦٠ واللفظ له، وأخرجه الترمذى فى سننه كتاب العلم، باب ما جاء فى الحث على تبليغ

السمع ٣٣/٥ رقم ٢٦٥٦، وقال أبو عيسى: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء وأنس ثم قال: حديث زيد بن ثابت حديث حسن، وأخرجه ابن ماجه في سننه المقدمة، باب من بلغ علماً ٨٤/١ رقم ٢٣٠). ويقول صلى الله عليه وسلم لوفد عبد القيس - بعد أن أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: "احفظوه و أخبروا به من وراءكم". (أخرجه البخارى في كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان ١٥٧/١ رقم ٥٣، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين ٢١٢/١ رقم ١٧، واللفظ له، من حديث بن عباس رضى الله عنه)

ويقول النبي: "ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عنى وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله". (أخرجه الترمذى في سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم ٣٧/٥ رقم ٢٦٦٤، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه ابن ماجه في سننه المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه ٢٠/١ رقم ١٢ من حديث المقدم بن معد يكرب)

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق: ((أليس الأمر بالتحديث والتبليغ والحفظ، والإبعاد على الكذب عليه أشد الوعيد، والنهى عن عدم الأخذ بالسنة، دليلاً على أن السنة لها شأن خطير، وفائدة جلية للسامع والمبلغ؟ فما هذه الفائدة وما هذا الشأن العظيم؟ أليس

هو أنها حجة في الدين، وبيان للأحكام الشرعية. كما يدل عليه تعقيبه صلى الله عليه وسلم الأمر بالتبليغ والتحديث - في الروايات السابقة - بقوله صلى الله عليه وسلم: ((فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه)) ((احفظوه وأخبروا به من وراءكم)) وقوله صلى الله عليه وسلم ((إلا وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرم الله)) وقوله صلى الله عليه وسلم ((وحدثوا عني ولا حرج))، ألا يشعرك هذا القول أن القصد من تبليغ السامع الحديث لمن بعده، أن يأخذ الغائب ما اشتمل عليه الحديث من فقه وحكم شرعي؟ وهل يصح أن يذهب من عنده ذرة من عقل وإيمان إلى أن أمره صلى الله عليه وسلم بالتحديث والتبليغ إنما كان مجرد التسلية والمسامرة في المجالس كما يفعل بتواريخ الملوك والأمراء؟ كلا: فإن النبي صلى الله عليه وسلم أجل وأعظم وأشد عصمه من أن يأمر أمته بما لا فائدة فيه، وبما هو مدعاة للهِوهِم وعبثهم. (عبد الغنى عبد الخالق، ١٩٩٧: ٣)

النتيجة والخاتمة

وفي نهاية المطاف أخص أهم ما وصلت إليه هذا البحث من نتائج، وهي من خلال هذا البحث نستفيد أن السنة النبوية ضرورية دينية، وأن كثيرا من المسائل المعلومة من الدين بالضرورة، والتي أجمع عليها أهل الحديث والفقهاء على حجيتها. فمن خلال هذا البحث نستطيع أن نستنتج شئاً بأن لو لا السنة النبوية الموجودة

الآن بين أيدينا التي تم تدوينها علماء المسلمين لضاعت هذه الثروة العظيمة منذ الزمان الماضي. فعلينا كجيل المسلمين ألا نتفق ونتبع أعداء الإسلام في الاتهامات والشبهات والاعتراضات الواردة حول السنة النبوية من المستشرقين.

مهما استخدام أدوات التحليل التاريخية أو الاجتماعية أو بل السياسية قد يساعدنا كثيرا في فقه الأحاديث ليست لها أسباب الورود، لكن علينا الوعي بأن هذه الأدوات لا تضمن صحة فهم المعنى المراد به الحديث مائة في المائة. لأننا لا نستطيع تأكد صحة الوثائق التاريخية الموجودة بين لدينا ضبطيا. فالمؤرخون قد يدخلون التواريخ الزائفة في وثائقهم، بخلاف الأخبار التي تضمنها الحديث، فإنها سالمة لوجود السند المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وذلك لئلا يُجبر المعنى المعين الصادر عن تحليل هذه الوثائق دون الاعتبار في الدلالة الواضحة من نص الحديث نفسه. وإن علينا أن نجعل الحديث روحا ومصدرا بعد القرآن لتقدم الحضارة الإسلامية خاصة والإنسانية عامة تطبيقا لما إعتقدنا أن الإسلام صالح لكل آن ومكان. الحمد لله رب العالمين. والله أعلم بالصواب.

المراجع

ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، *لسان العرب*، بيروت: دار صادر، دت
إسماعيل، يحيى، *مع الحديث و أهله نقله و نقده، دراسة في تاريخ السنة*، القاهرة: مطبعة

الفجر الجديد ١٩٩٢

إمّياز، محمد، *دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث*، المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩٠
الحاكم، أبو عبد الله، *المستدرک علی الصحیحین*، بیروت: دار الکتب العلمیة، ١٩٩٠
حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، بیروت: المكتب
الإسلامی، ١٩٨٣

الدارمی، ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، *سنن الدارمی*، القاهرة: دار الريان، ١٩٨٧
الزیدي، محمد مرتضى، *تاج العروس من جواهر القاموس*، بیروت: دار مكتبة الحياة، د.ت
السباعی، مصطفى، *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامی*، بیروت: دار الوراق، ١٩٩٨
السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، *سنن أبي داود*، بیروت: دار الکتب العلمیة،
د.ت

سورة، أبو عيسى محمد بن عيسى، *سنن الترمذی*، القاهرة: دار الحديث، ١٣٨٥ هـ
الشريبي، عماد السيد، *السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، مناقشتها و الرد عليها*،
القاهرة: دار اليقين، ٢٠٠٢

الضاري، حارث سليمان، *محاضرات في علوم الحديث*، د.م: دار النفائس، ٢٠٠٠
الطيحان، محمود، *تيسير مصطلح الحديث*، فونوروكو: دار السلاو للطباعة والنشر،
٢٠٠٠

عبد البر، ابن عمر يوسف بن عبد الله، *جامع بيان العلم و فضله*، د.م: الطبعة المنيرية،
١٩٧٨

.....، *الإستيعاب في معرفة الأصحاب*، موقع الوراق

عبد الخالق، عبد الغني، *حجية السنة*، المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩٧
عبد القادر، عبد المهدي، *السنة النبوية، مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها*، القاهرة: دار
الإعتصام، د.ت

العسقلاني، ابن حجر، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، القاهرة: دار الريان، ١٩٨٦
على، أبو بكر أحمد، الشهير بالخطيب البغدادي، *تقييد العلم*، دمشق: دار إحياء السنة
النبوية، ١٩٧٤

القزويني، أبو عبد الله بن محمد بن يزيد، *سنن ابن ماجه*، القاهرة: دار الحديث، ١٩٥٤

نوح، السيد محمد، *شفاء الصدور في تاريخ السنة و مناهج المحدثين*، المنصورة: دارالفاء،
د.ت

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، *المنهاج شرح مسلم*، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٤
اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى، *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، و تقييد السماع*،
القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠

Goldziher, I., *Muhammedanische Studien*, (Halle, 1989 – 1990)

....., *Muslim Studies*, tr. Stern, (London, 1971)

Juynboll, G.H.A., *The Authenticity of the Tradition Literature*, (Lieden, 1969)

Rahman, F., *Islam*, (London, 1966)

Robson, J., art. " *HADITH* ", EI2 , vol. iii, p. 26